

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطورها في تمية الاقتصاديات النامية " حالة الاقتصاد الأردني *"

أ.م.د. عمر ياسين محمود خضراوات * أ.م.د. محمد الروسان **

المستخلص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد في دول العالم بشكل عام ، وفي الدول النامية على وجه الخصوص والتي تعاني من خلل كبير في هيكلها الاقتصادية وتبعيتها للدول المتقدمة . ولقد احدثت المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بعد التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث ساهمت المستجدات والتطورات العلمية والاقتصادية المتعاقبة في توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بوضع يهيئها للمنافسة فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من مزايا هذه الاستثمارات لتجاوز متطلبات تنميتها الاقتصادية.

فقد أصبح لقضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية في الأمد الطويل. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث طبيعتها وأهم أنواعها والعوامل المؤثرة فيها والدور الذي تقوم به في تنمية الاقتصاديات المضيفة لها، والمناخ الملائم الذي يجب أن توفره الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. انطلقت هذه الدراسة من فرضيات عدة من أهمها أن هناك علاقة قوية بين معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية وبين تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، وأن توفير البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والمالية الملائمة يعتبر شرط ضروريا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن هناك تأثير لكل من المتغيرات المستقلة (الصادرات، معدل التضخم ، النفقات الرأسمالية، الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة)، على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتغيرات التابعة). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي من واقع البيانات المتوفرة في النشرات الرسمية والإحصاءات المالية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تأثير المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت قوية جدا . كما تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تركز على ضرورة توفير العوامل والمناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاقتصاديات النامية، مناخ الاستثمار.

Abstract:

Direct Foreign Investments are of a great concern for a lot of governments, organizations, companies and individuals in the countries of the world in general and in underdeveloped countries such as Jordan, in the particular, which suffer from a abig unbalanced state in their economic

* جامعة البلقاء التطبيقية / كلية أربد / الاردن

** جامعة البلقاء التطبيقية / كلية أربد / الاردن

مقبول للنشر بتاريخ 2011/10/27

structures and their subordinate to developed countries. Competition to attract foreign investments has increased, after the changes witnessed internationally especially in the economic domain. Scientific and economic innovations and developments have contributed in the expansion of economic base and restructuring of the economies of underdeveloped countries in a way that prepares them for competition to attract foreign investments and benefit from their advantages in order to accomplish the requirements of their economic development. The issue of the direct foreign investments has become of a prominent role among the priorities of the makers of the economic policies in underdeveloped countries when forming development plans in the long run. This study aims at identifying direct foreign investments in regard to their nature, most important types, the factors influencing them, their role in developing hosting economies and the appropriate climate which countries should make available to attract direct foreign investments. This study stemmed from several hypotheses the most important of which is that there is a strong relationship between the rate investments to them. The availability of appropriate economic, political, legal and financial environment is a vital condition to attract independent variables (exports, inflation rate, capital expenditure, local and whole product and budget deficit) on the bulk of direct foreign investments (dependent variables). The study followed the descriptive and quantitative approach through the facts of the available data in official bulletins and financial statistics. The study concluded a group of findings the most important of which is that the impact of independent variables as one package on the bulk of direct foreign investments was very strong. The study also included a group of recommendations which emphasize the necessity for providing appropriate factors and investment climate to attract more direct foreign investments.

Keyword: Foreign Investments, Direct Foreign Investments, Underdeveloped Economies Investment Climate.

المقدمة:

شهد عقد التسعينات من القرن الماضي تزايد تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية العالمية، من ناحية، والتمثلة بتسارع ظاهرة العولمة، وتبني اقتصاد السوق، والثورة الهائلة على صعيد تكنولوجيا المعلومات وتحرير التجارة، وإزالة القيود أمام حركة رأس المال، وانفتاح الاقتصاديات العالمية على بعضها البعض، ونشوء اتفاقيات وتكتلات اقتصادية كبيرة ومنظمات دولية جديدة كمنظمة التجارة الدولية، وتغير النظرة التي باتت الدول النامية تنظر من خلالها إلى دور الاستثمارات الأجنبية، من ناحية أخرى. فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز المادية والاقتصادية لجذبها كبدل لانخفاض المساعدات الرسمية والظروف التي أثقلت عيب العديد من الدول النامية بالديون. وأمام هذه الأوضاع الجديدة كان لا بد أن تقوم الدول النامية بمراجعة أوضاعها، حيث قامت بتنفيذ برامج الإصلاح، وإعادة هيكلة اقتصادياتها وتجاوز الاختلالات وتحرير حركة التجارة بهدف تحقيق استقرار اقتصادي وتهينة المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وكان من شأن هذه العوامل وغيرها أن تفتح الطريق لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية. وفي هذا السياق فإن جميع دول العالم تعتبر في منافسة لاستقطاب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الدول النامية. كما أن قدرة الدول على اجتذاب هذه الأموال يتوقف على مدى تنافسية مناخها الاستثماري لجذب هذه الأموال.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة هذه الدراسة من مقدار ونوعية المنافع والأعباء المترتبة على توطيد الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة لها. إذ ظهر اختلاف في الآراء حول اتجاه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، ما بين مؤيد تأييدا "مطلقا" لهذه الاستثمارات بجميع أشكالها، وما بين معارض معارضة تامة لها، وما بين مؤيد للاستثمارات الأجنبية شريطة وضع المعايير والضوابط لتنظيمها وانسيابها إلى اقتصاديات الدول النامية، وتحديد أفضل الصيغ المناسبة لتوسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية وجذبها للدول النامية. كما تكمن مشكلة الدراسة في ظل محدودية الموارد والمدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة، وحاجة الدول النامية إلى الخبرات الإدارية والفنية والتكنولوجية الحديثة، وتوفير فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية والتي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إن أحسن توظيفها، وبالتالي تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المزايا التي تحققها هذه الاستثمارات.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية وأهداف هذه الدراسة في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته واتجاهاته وأنواعه، وتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي، والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية الاقتصاديات النامية، وذلك إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، وذلك لأن هذه الاستثمارات تشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى. وأما بالنسبة لأهداف البحث فهي:

1. التعرف على نوعية ومقدار الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.
2. التعرف على الدور الحيوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الاقتصاديات النامية.
3. تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.
4. التعرف على الإجراءات اللازمة التي على الدول المضيفة اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتجنب أكبر قدر من أعبائها.

فرضيات الدراسة:

- تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية :
- أن هناك علاقة قوية بين زيادة معدل النمو الاقتصادي وبين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية.
 - إن توفير البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والمالية الملائمة يعتبر شرط ضروريا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - أن هناك تأثير لكل من المتغيرات المستقلة (الصادرات، معدل التضخم، النفقات الرأسمالية، الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة)، على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتغيرات التابعة).
 - إن النتائج السلبية أو الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الاستثمارات.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المالي والمنهج الإحصائي لأغراض إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة التي انطلقت منها، وذلك من خلال التعريف بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعرض أنواع هذه الاستثمارات ومفهوم المناخ الملائم لهذا الاستثمارات، والآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاستثمارات في الاقتصاديات النامية، بالإضافة لذلك سيتم استخدام المنهج الإحصائي في عرض بعض المعادلات الرياضية التي تبين دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

المناقشة والنتائج:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول

مضامير الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽¹⁾ ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو أن يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.⁽²⁾ وحسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيئة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما.⁽³⁾ ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للفطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات. ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:-⁽⁵⁾

1. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها. ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضالة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.
2. إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية. ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.
3. قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

- ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير المهارة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية إلا في حالات قليلة.
4. قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلي وحدث أوضاع احتكارية للشركات متعددة الجنسية.
5. إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات إلى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين. ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القليلة ذات الدخل المرتفع في البلاد النامية.
6. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها. وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.
7. دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصة صادراتها، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها ما يلي:-
- أن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.
 - بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى (الشروط التقييدية Restrictive Clauses)، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسية، لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق.
 - وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددا في هذا المجال.

وبصفة عامة، فإن التضارب في المصالح وارد تماماً بين الدولة الأم والدولة المضيفة ويتمثل بعضه فيما يلي:- (6)

- 1- من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج إلى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية، على حين ترغب معظم الدول المضيفة إلى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها غالى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأقل.
- 2- من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها، على حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والإدارية.
- 3- الاستثمار المباشر في البلاد الأجنبية ينتهي إلى تعزيز الطابع الاحتكاري للسوق القومية للدولة الأم.
- 4- أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج في توزيع الأسواق فيما بينها، فعلى الرغم من وجود مصلحة إجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات الدولية، فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول، أو عن طريق إغلاقها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): (7)

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وله آثار إيجابية على الاستهلاك واثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له أثراً توسعياً على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة، منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وثمة شكل آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول الحديثة التصنيع.

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم أشكال هذا النوع هي: (8)

أ - الاستثمار المشترك (Joint venture) :

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

- 1- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- 2- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- 3- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- 4- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا وغيرها.
- 5- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

ب - الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly – Owned FDI) :

تعد الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع (Subsidiaries) للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد

من الاستثمارات الأجنبية. ولهذا النوع مزاياها التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات وخلق فرص للعمال المباشرة وغير المباشرة. أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدولة المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعينة.

ج- مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations) :

تأخذ هذه المشروعات شكلاً من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصياغة وغيرها، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع.

3- الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zones) :

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

المبحث الثاني

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي.

لقد استعرض تقرير الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 1998 بعض النتائج التي توصل إليها "الأونكتاد" فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي اشتملت على ما يلي. (9)

أ - حجم السوق المحلي، ويقاس هذا المتغير بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر.

- ب - معدل النمو الاقتصادي للقطر المستقبل للاستثمار: ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطر ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للقطر.
- ج - متوسط دخل الفرد: ويقاس كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات. بالإضافة إلى هذه العوامل الأساسية هناك عوامل أخرى مؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

1- البيئة الاقتصادية في الدول النامية:

إن مجموع السياسات الاقتصادية للبلد النامي والهيكل الاقتصادي له ومرحلة تطوره وحجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية عوامل تبدو أكثر أهمية من جميع الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فالإستراتيجية ذات التوجه الخارجي التي تدعمها في الوقت ذاته سياسة ضريبية وسياسة صرف ملائمة تجذب في العادة قدراً أكبر من الاستثمار الأجنبي، وخاصة إلى قطاع التصنيع لغرض التصدير. وإجمالاً فإن معدلي النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هما عاملان أكثر حسماً في هذه المسألة فمعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو عالية. (10) ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاستثمارات المباشرة تعتبر غير سائلة وتحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تحقق عوائد إيجابية، لذلك يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل. (11)

ولقد دلت التجارب العملية على أن تزايد الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي وفرته الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في العديد من الدول النامية، كالأرجنتين، والصين، والفلبين وماليزيا والمكسيك، هي التي فسرت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها. (12) والصين دولة شيوعية غير أنها جذبت أكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توجهت إلى الدول النامية، ويعود ذلك لاتساع سوقها الداخلة المولفة من أكثر من مليار ومنتي نسمة وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإطلاق الحرية للأفراد وبناء المؤسسات الإنتاجية، وتعديل قوانينها بإنشاء مناطق صناعية حرة، حيث دعت الدول والشركات الأجنبية كافة للاستثمار فيها وتمكنت من خلال هذه السياسة من تحقيق معدلات نمو عالية، وستبلغ الصين النضج الصناعي في فترة وجيزة. (13)

كذلك تباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر في دخوله لبعض البلدان النامية نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي فيها، ويتمثل ذلك بمؤشرات عديدة كالعجز المالي الكبير، وسياسة نقدية غير مستقرة، وسياسات صرف متضاربة والمعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وعدم استقرار أسعار الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي البطيء، والأسواق المحلية الصغيرة، والتوجه إلى الداخل والتقدم البطيء في الخصخصة. (14)

2- سياسة الدول المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيفة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه.

أ - الحوافز: تتجه الحوافز إلى زيادة إيرادات المشروعات الأجنبية أو إلى تخفيض تكاليفها، وتشمل حوافز زيادة الإيرادات التخفيضات الضريبية وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات، والسماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور والمرتبات للخارج، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات (15)، في حين تتضمن حوافز تخفيض التكلفة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من أصول رأس المال والمواد الخام، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الأجنبية. وتعتمد هذه الحوافز على نوع الاستثمار وأهميته بالنسبة للدولة المضيفة، وعلى المنافسة من الدول الأخرى لجذبه، فسياسة الحوافز تأخذ في عين الاعتبار مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة والنائية وتنميتها، وخلق فرص العمالة وتنميتها، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من الصرف الأجنبي. وتدل العملية على أن الحوافز أصبحت أقل فاعلية وغير مؤكدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظراً لأن التخفيضات الضريبية تفتت التحصيل الضريبي فقد اضطرت دول عديدة إلى إلغاء هذه الحوافز بعد تدهور إيراداتها خلال مرحلة التحول الاقتصادي. (16)

ب- الأنظمة والقوانين: تأخذ هذه الأنظمة والقوانين عدة أشكال، فبعض الدول مثل البرازيل ومصر والهند والمكسيك تحتفظ بصناعات رئيسية تكون في الغالب مملوكة للدولة، وفي دول أخرى يسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك حصة أدنى في المشروع، إلا إذا تم الاتفاق على أن إنتاج الصناعة موجه أساساً للتصدير، وفي دول أمريكا اللاتينية يطلب من الشركات الأجنبية تخفيض رقابتها بصورة تدريجية من خلال بيع الأسهم للمقيمين. ويفرض كثير من الدول النامية قيوداً على تحويلات الفائدة والأرباح الموزعة ومتطلبات الوفاء بشروط الإنجاز، ومن ثم يتعين على الشركة الأجنبية تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير وضرورة تشغيل عدد من الأيدي العاملة الوطنية، واستخدام الموارد المادية الوطنية، وخطر الدخول في بعض أنواع من النشاطات الإنتاجية. (17) وتعتبر هذه الإجراءات معوقات مهمة تأخذها الشركات الأجنبية في الاعتبار عند

تحديد أماكن الاستثمار، غير أن تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي جعل من الصعب فرض الرقابة عليها أو التحكم في نشاطها، نظراً لأن المنافسة بين الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أدت إلى أن أي سياسة مانعة أو محددة لنشاط الشركات الدولية تنجح فقط في تحويل المستثمرين الأجانب إلى دولة أخرى أكثر ملاءمة لهم.⁽¹⁸⁾ وهكذا نجد أن حركة النشاط الاستثماري تتم بالية ديناميكية وفقاً لنتائج دراسة تحليلية للاقتصاد المضيف لمعرفة عوامل الجذب فيه، ولمدى الأرباح التي يمكن تحقيقها من الاستثمار في هذا الاقتصاد.

3- تباين العوائد:

الاستثمارات الأجنبية تكون عادة أكثر ربحاً في الدول الغنية منها في الدول الفقيرة وقد يكون ذلك قريباً، بما أنه من المفروض نظرياً أن رأس المال يدر ربحاً أكثر حيث يكون نادراً ولكن الوضع يبدو مختلفاً، ففي الاقتصاديات الصناعية الرئيسية كان متوسط عوائد أرصدة رؤوس الأموال غير المقيمة خلال الفترة 1987-1990 هو 17% مقابل 12% في الدول النامية.⁽¹⁹⁾ كما أن تحليل معدل العائد في الدول النامية الذي قامت به مؤسسات التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي يبين أن في 200 مشروع كان من المتوقع لها أن تدر عائداً معدله 21.4% كان العائد 11.9 فقط. وكان أعلى معدل في أوروبا وأدناه في أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ 6.6%، وحتى بالنسبة إلى أفضل المشروعات كانت معدلات العائد في الدول النامية أدنى من تلك التي تتحقق في الدول المتقدمة. ويعود ذلك إلى انخفاض مستويات التقنية وإنتاجية العمالة وعدم الاستقرار المالي والسياسي فيها. ولكننا في الوقت المعاصر، نجد الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد توجهت نحو دول نامية كالصين وماليزيا بعد أن حسنت من اقتصادياتها ومهارات عمالتها. وهذه الاستثمارات ذات عوائد مرتفعة بالنسبة لاقتصادياتها المضيفة.

5- العامل السياسي:

وتعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تلعب دوراً في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالاستقرار السياسي والأمني يعتبران من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي بينما حالة الفوضى والانفلات الأمني وكذلك حالة الحرب من العوامل النابذة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الشاملة:

لقد كان الاعتقاد السائد في الدول النامية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات. ولكن الفترة الحالية أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدور الإيجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية.⁽²⁰⁾ هذا الدور الذي يتمثل ب: ⁽²¹⁾

1- المساهمة في تمويل التنمية:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات يعتبر مقياساً مهماً لقياس جدوى هذه الاستثمارات، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوب

وحجم الموارد المحلية الفعلية، بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والمديرين الوطنيين ونقل الفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أم وسائل فنية. وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسية رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات، ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تياراً لاحقاً من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح ينزع عندئذ الاستثمار المباشر إلى دخول الدولة المضيفة بصورة مستمرة.

2- المساهمة في التكوين الرأسمالي:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال. أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي. وإن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في البلدان التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم وذلك أكثر من البلدان التي تكون فيها التدفقات الرأسمالية الخارجة متزايدة. وهكذا فإن رصيد FDI يتوقف على ديناميكية التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة المضيفة.

أ- التدفقات الرأسمالية الداخلة (Capital inflow):

إن التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر تتألف من أسهم رأس المال العادية والتي جلبها المستثمرون الأجانب إلى الدولة المضيفة، وكذلك هناك طرق غير مباشرة لجلب رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة، ومثال على ذلك الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء

المستثمرون، فهذه تعتبر كتدفقات رأسمالية داخلية، كذلك فإن عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير القطع الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات. كذلك فإن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة معينة من الدول النامية سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لهذا البلد المضيف ب- التدفقات الرأسمالية الخارجة : (22) وتتألف من مستوردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية وكذلك للمواد الأولية والتقنية والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى تحويل أرباح المستثمرين إلى الوطن الأم .

3 - الأثر على النقد الأجنبي:

إن حجم ومدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية: (23)

- 1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
 - 2- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دوراً إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
 - 3- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
 - 4- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.
 - 5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
 - 6- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).
 - 7- شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري (Investment Form).
- وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة. وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي. (24)

ويمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولة ما عن طريق الأساليب والنسب المالية المفترضة الآتية:

- 1- استخدام أسلوب تحليل الاتجاه (Trend analysis) لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.
- 2- المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بإجمال حجم التدفقات الخارجة.

3- حساب النسب الآتية:

- أ - حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسية * 100
قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة
 - ب- حجم القروض السنوية للشركات متعددة الجنسية من البنوك الوطنية * 100
إجمالي حجم المدخرات السنوي
- ويمكن تطبيق هذه المعادلة في قطاع أو نشاط معين أو على مستوى جميع القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية.

4- الأثر على الإنتاج والتوظيف والدخل:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية والفنية، وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداخيل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبياً. (25)

لكن هناك اختلافاً في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية - أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية، ولذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدة حقيقية مباشرة للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محلياً، كما أن مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محلياً من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.

المبحث الثالث

اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. وقد أدت العولمة الاقتصادية والانفتاح لأسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين. ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العديد من العوامل يذكر منها ما يلي: (26)

1- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، وتناقصت فيه أيضاً مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية.

2- انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة الديون العالمية عام 1982، وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها، بالإضافة إلى المشروطة الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية.

3- تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته دول أوروبا الشرقية بعد التفكك، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- اتجاه الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة.

5- تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- تبني أغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، كما ساعد التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة. ومن خلال دراسة التدفقات FDI الواردة نجد أن الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفعت هذه التدفقات إلى نحو 366,6 مليار دولار في عام 2003 وبما يشكل 65,5% من إجمالي التدفق السنوي العالمي مقابل نحو 180,8 مليار دولار وبما يشكل 58,2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992 - 1997 وتستحوذ دول أوروبا الغربية (خاصة دول الاتحاد الأوروبي) على أكبر قدر من هذه التدفقات، حيث وصلت إلى نحو 312,2 مليار دولار، وبما يشكل 84,6 % من إجمالي هذه التدفقات إلى الدول المتقدمة عام 2003 مقارنة بنحو 100,8 مليار دولار وبما يمثل 55,8% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992-1997. ويعود ذلك إلى المزايا الاقتصادية والتكنولوجية التي تلعب دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة التدفق، فافتصادات هذه الدول هي افتصادات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية. كما توفر افتصادات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية، مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي، فضلاً عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف لمنع ازدواج الضريبي، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية الحديثة التي تسهل تشجيع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيها، كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبيت في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة، أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية. (27) أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لتبلغ ذروتها في عام 2000 حيث بلغت 252,5 مليار دولار مقارنة بنحو 118,6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992-1997، إلا أن نصيب هذه الدول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض ليصل إلى 157,6 مليار دولار وبما يشكل 23,2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2002 ولكنها ارتفعت بمعدل 0,9% في عام 2003 لتصل نحو 172 مليار دولار وبما يشكل 28% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة. وبالرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يوجد تفاوت وتباين واضح في تدفق الاستثمارات إلى الأقاليم المختلفة في الدول النامية، حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الأسواق، ولم توزع هذه التدفقات أفقياً بشكل كبير. فمثلاً تستحوذ منطقة آسيا والمحيط الهادي على نصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول النامية، أما بالنسبة للدول العربية كجزء من الدول النامية، فعلى الرغم من إدخال الكثير من التعديلات المتعلقة بالاستثمار، والتي هدفت بمجمها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات

الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة، وإلى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق. كما أنها أولت اهتماماً متنامياً لخلق بيئة أكثر مواءمة وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هذه الجهود لم تستقطب سوى قدر ضئيل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولا ترقى إلى المستوى المأمول. فقد شهدت الدول العربية زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبتها 60% عام 2003 مقارنة بعام 2002 وقد وصلت إلى نحو 8,61 مليار دولار عام 2003 وبما يمثل 5,01% من حصة الدول النامية ونحو 1,54% من إجمالي الاستثمارات العالمية مقارنة بما يمثل 0,8% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في عام 2002. إلا أن هذه الزيادة اقتصرت على عدد محدود من الدول العربية. فقد تركزت هذه الاستثمارات في كل من المغرب وتونس والبحرين وقطر والسودان. أما بالنسبة لسورية فنجد أن حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضئيلة جداً على مدى سنوات الدراسة (1995-2003)، وذلك مقارنة بغيرها من الدول العربية، فقد كانت أعلى قيمة بلغت هذه التدفقات عام 2000، وقد كانت 270 مليون دولار، بينما نجد هذه القيمة ضئيلة مقارنة بحصة المغرب ومصر (انظر الجدول رقم (1)).

جدول رقم (1) - (28)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار (1995-2003)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
المغرب	335	357	1188	417	850	215	2825	481	2279	8947
مصر	598	636	887	1076	1056	1235	510	647	237	6891
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	4896
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	4800
البحرين	431	2048	329	180	454	364	81	217	517	4621
السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1349	3868
قطر	94	339	418	347	113	252	296	631	400	2890
الإمارات	339	301	232	258	985-	515-	1184	834	480	2188
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	56	379	2180
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	358	1877
السعودية	1877-	1129-	3044	4289	780-	1884-	20	615-	208	1276
سوريا	100	89	80	82	263	270	110	115	150	1259
سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	23	138	554

فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت 1,9 وذلك لعام 2003، بينما نجد هذه النسبة في البحرين والمغرب تبلغ 22,2، 50,4 كذلك الحال بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا فنجد هذه النسبة في سوريا لعام 2003 تبلغ 9,5 وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة (1995-2003) بينما نجد هذه النسبة في البحرين ومصر 26,2-72,4 (كما هو واضح في الجدول (2))

الجدول رقم (2) - (29)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (1992-2003)

م	الدولة	1980	1985	1990	1995	2000	2002	2003
1	المغرب	1	3.4	3.5	9.2	18.1	25.8	26
2	مصر	9.9	16.4	25.6	24.3	19.8	24.3	26.2
3	الجزائر	3.1	2.2	2.2	3.5	6.3	10.2	9.6
4	تونس	38.2	58.5	62	60.8	59.3	66.9	66
5	البحرين	2	10.9	13	41.1	74.1	73.7	72.4
6	السودان	0.4	0.6	0.4	2.3	11.5	17.6	23.1
7	قطر	1.1	1.5	1	5.5	10.8	16.3	16
8	الإمارات	1.4	1.8	2.2	4.1	1.5	4.3	4.4
9	الأردن	3.9	9.6	15.3	9.3	26.7	25.7	28.3
10	لبنان	0.5	1.5	1.9	1.2	6.8	9.4	11
11	السعودية	-	25.2	21.5	17.5	13.8	13.5	12.1
12	سوريا	-	0.2	3	5.5	9	9.5	9.5
13	سلطنة عمان	8.1	12	16.4	16	12.5	12.9	12.6

وهكذا وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على الانخفاض الكمي والنوعي للاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا على الرغم من مدى حاجة الاقتصاد السوري لمثل هذه الاستثمارات لحل الكثير من مشاكله، كذلك يدل على عدم توفر المناخ المواتي للاستثمارات والذي ينعكس في افتقار قانون الاستثمار فيها لكثير من النواقص، ولاستفحال البيروقراطية والروتين ولوجود الكثير من المعوقات القانونية والإدارية. وهذا سينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد السوري على المنافسة وبالتالي سيؤثر سلباً على اندماجها في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتحقيق هذا الاندماج والاستفادة منه قدر المستطاع.

المبحث الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

المطلب الأول: الجهود الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي

أصدرت الحكومة الأردنية حزمة من التشريعات الاقتصادية الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك ضمن الجهود الحثيثة لتشجيع الاستثمار الأجنبي. فقد أصدرت قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل ونظام الاستثمارات غير الأردنية، وقد تضمن قانون تشجيع الاستثمار إلى معاملة المستثمر الأجنبي نفس معاملة المستثمر الوطني سواء بالتملك أو بالمشاركة، وبموجب قانون تشجيع الاستثمارات غير الأردنية الصادرة في عام 1997 أجاز للمستثمر غير الأردني أن يملك كامل أي مشروع أو أجزاء منه باستثناء قطاعات لا يجوز له أن يملك ما يزيد عن 50% من المشروع، وذلك في قطاع النقل والمقاولات والتجارة والبنوك والتأمين والاتصالات والتعدين والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى الاستثمار في المحافظ المالية في سوق عمان المالي، وأجاز أن تزيد ملكية غير الأردني في الشركة المساهمة العامة على 50%، إلا إذا كانت نسبة الملكية غير الأردنية عند إغلاق الاكتتاب في أهم الشركات المساهمة أكثر من 50% (30).

وباشرت الحكومة تطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1999-2001 بهدف مواصلة عملية التكيف الهيكلي، وشهد عام 1999 تطبيق قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 والذي يهدف إلى تقليل القيود التجارية لكي تنسجم مع متطلبات دخوله إلى منظمة التجارة الدولية، حيث تم تخفيض الحد الأعلى للتعريف من 40% إلى 30% وتخفيض الرسوم على مدخلات الإنتاج الصناعي إلى 10% مع الإبقاء على نسب تقل عن تلك وتم تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكيماوية بنسبة 5%، وعرضت الأردن فرص الاستثمار من خلال برامج الخصخصة، وتم في العام المذكور إقرار الاستراتيجية الوطنية للخصخصة من قبل مجلس الوزراء وخصخصة الشركة الوطنية للسياحة والمياه المعدنية لحمامات معين من خلال اتفاقية تأجير واستثمار. كما أنجز عقد لإدارة مياه ومجاري عمان الكبرى بين الحكومة وانتلاف من شركة فرنسية متخصصة وشركة أردنية (31) وفيما يتعلق بالجهود الترويجية فقد شارك الأردن في العديد من المعارض الأجنبية شملت بلدان عربية وأوروبية وأسيوية وأفريقية بهدف تعريف المستثمر الأجنبي بالبيئة الاستثمارية في الأردن والترويج لفرص الاستثمار وشارك في لقاءات عربية في مجال الصناعات الغذائية والمعدنية والصناعات الدوائية في أبو ظبي والقاهرة، بالإضافة إلى القيام بزيارات ترويجية شملت دول شرق آسيا بما فيها الهند وتايوان واليابان وهونج كونج، وقيام رجال الأعمال والصناعيين الأردنيين بزيارة كل من اليمن والجزائر، إلى جانب استضافة بعثات رجال أعمال ومستثمرين

أجانب وعرب بهدف التعرف على فرص الاستثمار الوطنية، كما واصلت الحكومة تشجيع إصدار العديد من النشرات والمطبوعات للترويج للاستثمار وتوزيعها على السفارات الأردنية في الخارج والسفارات الأجنبية في الأردن والوفود الأجنبية الزائرة للأردن.

وقد بدأ الأردن بتنفيذ برامج شاملة لضبط أوضاع الاقتصاد الهيكلي والقيام بالإصلاحات الهيكلية في الثمانينات، وفي النصف الثاني من الثمانينات قام الأردن بإعادة تقييم إستراتيجية السياسات المتبعة وحاولت معالجة مركزها المالي وخفض الإنفاق الحكومي من خلال تقييد لتدفقات الجارية والرأسمالية وإصلاح نظمها الضريبية، واستخدام ضرائب لا تؤدي إلى قدر كبير من التشوهات بما في ذلك ضريبة المبيعات، وقد أدى تشديد السياسة المالية إلى انخفاض حاد في عجز الميزانية من 14% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 1981 - 1985 إلى 4% لعام 1999، وقد أدت هذه السياسات إلى تحسين ملموس في التضخم من 9% للفترة 1981 - 1985 إلى 0.6% لعام 1999⁽³²⁾.

وفي جانب العرض اتخذ الأردن إجراءات واسعة لتحريير هيكل الحوافز وإصلاح الإطار التنظيمي وخطوات هامة لتحريير التجارة لتعزيز الصادرات والمنافسة من خلال إلغاء القيود الكمية، تقليل الحماية الفعلية، إلغاء الرقابة على الأسعار المحلية. كما تم البدء ببرامج خصخصة طموحة لتوسيع نطاق القطاع الخاص والمساعدة في تخفيف الأعباء عن الإدارة العامة وبنفس الوقت تم تحرير أسعار الفائدة وإلغاء السقوف الإئتمانية وتحديث التشريعات. واتجه الأردن من خلال هذه الإجراءات من تحقيق قابلية تحويل الحساب الجاري لأغراض المعاملات الخارجية مع الإزالة التدريجية للقيود المفروضة على معاملات الحساب الجاري طويل الأجل⁽³³⁾.

وشهد الأردن عام 1999 توقيع عدد من الاتفاقيات التي تساهم في دعم الاستثمار الأجنبي أهمها اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، واتفاقية منظمة التجارة العربية الكبرى، واتفاقية تجارية مع قطر وتونس والجزائر وسوريا والعراق، واتفاقية مناطق صناعية مؤهلة، مع توقيع الأردن اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن⁽³⁴⁾.

المطلب الثاني: تطور وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

لقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن في القطاعات المختلفة للفترة (1996-2003) كما

هو موضح بالجدول رقم (3):

جدول (3)

حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن في القطاعات المختلفة للفترة 1996 2003 (ملايين الدنانير)

متوسط	285.1125	15.5375	173.755	474.405
2003	239.50	5.90	16.29	261.69
2002	277.50	5.10	18.40	301
2001	765.90	22.70	92.75	881.35
2000	195.00	2.20	596.20	793.4
1999	369.40	27.90	151.60	548.9
1998	184.30	25.60	271.80	481.7
1997	223.9	17.1	138.3	379.3
1996	25.4	17.8	104.7	147.9
القطاع	صناعة	زراعة	خدمات	المجموع

المصدر: بيانات التقارير السنوية لبورصة عمان للأوراق المالية للفترة (1996-2003).⁽³⁵⁾

من الجدول (3) نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية من العام 1997 وحتى عام 2001 مقارنة بالعام 1996، إذ استحوذ القطاع الصناعي على المرتبة الأولى من حجم هذه الاستثمارات إذ بلغ متوسط الاستثمار فيه 285 مليون دينار للفترة 1996 - 2003، ثم انخفض حجم الاستثمارات وبشكل كبير في العامين 2002 و 2003 مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يرجع للظروف السياسية المحيطة بالأردن من قبل دول الجوار وعدم توفر الاستقرار السياسي فيها، مما كان له الأثر السلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لحجم الاستثمار المحلي وحجم الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي في الأردن، فيمكن توضيح ذلك من خلال جدول (4) كما يلي:

جدول (4)

نسبة الاستثمار اقليمي والاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي للفترة 1996-2003

السنة	الاستثمار الكلي	الاستثمار المحلي		الاستثمار الأجنبي	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1996	347.660.382	78.20%	271.875.273	21.80%	75.785.109
1997	379.243.880	68.80%	257.113.035	32.71%	124.037.845
1998	481.673.652	67.85%	326.818.977	32.15%	154.854.675
1999	548.881.181	66.44%	364.694.990	33.56%	184.186.191
2000	793.274.826	44.74%	354.895.964	55.26%	438.378.862
2001	881.353.867	53.58%	427.252.675	46.42%	409.101.192
2002	301.031.532	56.35%	169.638.008	43.65%	131.393.530
2003	137.600.000	80.23%	110.400.000	19.77%	27.200.000
المجموع	3.870.719.320	60.1%	2.327.688.922	39.9%	1.544.937.404

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة 1996 - 2003.⁽³⁶⁾

من خلال استعراض بيانات جدول (4) نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية تراوحت ما بين 20% في سنة 2003 و 55% في سنة 2000. أما الاستثمارات العربية في الأردن خلال العامين 2002 و 2003 فقد بلغت كما هو موضح بالجدول رقم (5) الآتي:

جدول (5)

حجم الاستثمار للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للدول العربية في الأردن للعامين 2002 و 2003 (بالدينار الأردني)

الدولة	2002	2003
المملكة العربية السعودية	4.162.000	1.700.000
سلطنة عمان	3.891.484	2.190.000
سوريا	2.300.000	480.000
لبنان	700.439	255.500
قطر	450.000	100.000
ليبيا	400.000	100.000
السعودية	10.249.168	3.328.425
الإمارات العربية	350.000	200.000
مصر	100.000	50.000
البحرين	0	1.200.000
عمان	0	1.000.000
دبي	0	1.000.000
اليمن	0	200.000
المجموع	22.603.091	11.803.925

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار 2002-2003.⁽³⁷⁾

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن حجم الاستثمارات العربية في الأردن كانت في عام 2002 أعلى منها من عام 2003 حيث انخفضت هذه الاستثمارات من 22603091 دينار إلى 11803925 دينار بمعدل 48%، وكانت استثمارات المملكة العربية السعودية الأعلى في عام 2002 والتي بلغت 10249168 دينار

أي 45.34% من إجمالي الاستثمارات، ولكنها تعتبر أقل من استثماراتها مقارنة مع العام 2003 مع حفاظها على المرتبة الأولى مقارنة مع بقية الدول الأخرى.

المطلب الثالث: اثر المتغيرات المستقلة على حجم الاستثمار الأجنبي.

ولدراسة وتحليل ومعرفة اثر العوامل المؤثرة (المتغيرات المستقلة) على حجم الاستثمار الأجنبي سيتم التعرف على حجم التغير الذي حدث على هذه العوامل خلال الفترة من (1996-2003):

أولاً: النفقات الرأسمالية:

تتمثل في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية كالطرق والمواصلات والاتصالات والماء والكهرباء، فزيادة الإنفاق الحكومي على هذه المشاريع يعتبر عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية، والجدول رقم (6) يوضح التغير السنوي في جم الإنفاق الحكومي الرأسمالي:

جدول (6)

معدل التغير في النفقات الرأسمالية للفترة 1996-2003

معدل التغير للفترة	%5.98
2003	%10.62
2002	%8.67
2001	%20.25
2000	%15.29
1999	%8.45
1998	%27.17
1997	%20.96
1996	%8.93
السنة	معدل التغير

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 1998-2003. (38)

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن النفقات الرأسمالية في زيادة مستمرة خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنة 1997 و2000، ولكن بشكل عام فإن متوسط معدل الزيادة في النفقات الرأسمالية خلال فترة الدراسة بلغت 6%، وهذا يؤكد أن هناك اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة في توفير البنية التحتية المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

ثانياً: التجارة الخارجية:

تعتبر الزيادة في حجم التجارة الخارجية من العوامل التي تعمل على تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي فإن اتباع سياسات توسعية من قبل الحكومة التي من شأنها أن تعمل على جذب وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح فإن انخفاض حجم التجارة الخارجية سيكون له آثار سلبية على حجم التجارة الخارجية، والجدول رقم (7) يوضح معدلات التغير السنوية في حجم التجارة الخارجية كما يلي:

جدول (7)

معدل التغير في حجم التجارة الخارجية للفترة 1996-2003

معدل التغير للفترة	%6.41
2003	%11.10
2002	%6.40
2001	%10.30
2000	%17.70
1999	%2.00
1998	%5.40
1997	%2.60
1996	%13.60
السنة	معدل النمو

المصدر: المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 1998-2003. (39)

نلاحظ من الجدول رقم (7) أنه كان هناك انخفاض في حجم التجارة الخارجية الأردنية للسنوات 1997 و 1998 و 1999 على التوالي، ولكنها بدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة بمعدلات تتراوح ما بين 6.5% و 17.7% وقد كان معدل الزيادة في التجارة الخارجية لفترة الدراسة إيجابياً بمعدل 6.41%، وهذه الزيادة بسبب توقيع الأردن لاتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا وأوروبا والتي منحت للسلع الأردنية معاملة تفضيلية وهذا محفز للاستثمار الأجنبي في الأردن، من خلال توفير أسواق خارجية للسلع المنتجة في داخل الأردن.

ثالثاً: معدل التضخم:

إن ارتفاع معدلات التضخم للدولة المضيفة يعتبر عامل طرد للاستثمارات الأجنبية، ويهدف زيادة حجم الاستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة أن تحافظ على معدلات تضخم مقبولة حسب المعايير الدولية، وجدول (8) يوضح معدلات التضخم في الأردن خلال الفترة 1996 - 2003:

جدول (8)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (التضخم) للفترة 1996-2003.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
التغير النسبي	%2.40	%3	%3.10	%0.60	%0.70	%1.80	%1.80	%2.30	%1.96

المصدر: المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 1998-2003. (40)

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الأردن تعتبر جيدة إذ إنها تتراوح ما بين 0.60% و 3.10% وتعتبر هذه معدلات جيدة وليست مرتفعة حتى مقارنة مع الدول المتقدمة. لذا فإن معدلات التضخم للفترة تعتبر جيدة وعامل جذب للاستثمار الأجنبي. رابعاً: معدل نمو الناتج المحلي:

تعد الزيادة في معدلات النمو في الناتج المحلي من المؤشرات الرئيسية التي تؤثر على القرار الاستثماري وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وعادة ما يكون هناك علاقة موجبة بين الزيادة في معدلات النمو في الناتج المحلي وبين الاستثمارات الأجنبية، وجدول رقم (9) يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي الأردني كما يلي:

جدول (9)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
التغير النسبي	%2.10	%3.10	%2.90	%3.10	%3.90	%4.90	%4.80	%3.30	%3.50

المصدر: المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 1998-2003. (41)

نلاحظ من خلال استعراض الجدول رقم (9) أن معدل النمو في الناتج المحلي الأردني للفترة 1996-2003 تعتبر جيدة وإيجابية ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي خلال العامين 2001 و2002 بمعدل 4.90% و 4.80% على التوالي، وكان أقل معدل نمو في سنة 1996 بمعدل 2.10%، وقد بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي للفترة 3.50%، مما يمكن اعتباره عامل جذب للاستثمارات الأجنبية.

خامساً: كلفة التمويل (القروض):

كما هو معروف فإن هناك علاقة عكسية ما بين تكلفة التمويل وحجم الاستثمار، ومن أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على الدولة المضيفة أن تعمل على تخفيض فوائد القروض، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (10) فإن متوسط تكلفة الفوائد على القروض قد انخفض خلال الفترة 1996-2003.

جدول (10)

يوضح معدل التغير في معدل الفائدة على القروض للفترة 1996-2003

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
معدل النمو	92.7%	78.6%	69.0%	17.0%	28.9%	17.9%	01.8%	29.4%	02.2%

المصدر: المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 1998-2003. (42)

سادساً: حجم الاستثمار الثابت:

يعتبر الاستثمار الخاص من عناصر الدخل القومي الرئيسية والذي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، والجدول (11) يوضح معدل التغير السنوي في حجم الاستثمارات الثابتة في الأردن كما يلي:

جدول (11): معدل التغير في حجم الاستثمار الثابت للفترة 1996-2003.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
معدل النمو	63.3%	35.8%	28.10%	47.13%	36.6%	18.2%	60.4%	33.5%	02.0%

الجدول من عمل الباحث بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 1998-2003. (43)

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن هناك انخفاضاً مستمراً خلال فترة الدراسة في حجم الاستثمار الثابت والذي له الأثر السلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية.

وخلاصة التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاهات)، نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين معظم العوامل المختلفة (المتغيرات المستقلة) من جهة وبين المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي)، فقد حقق الناتج المحلي معدلات نمو جيدة ما بين 2% - 5%، وكان الارتفاع في معدل التضخم ضمن المعدلات في الدول المتقدمة ما بين 1% و3% وهذه معدلات طبيعية، وبالنسبة لحجم التجارة الخارجية فقد كان هناك زيادة في التجارة الخارجية للأردن خلال الفترة 1996-2003 بمعدل 6.5%. وأيضاً زاد حجم الإنفاق الرأسمالي بمعدل 6% تقريباً. أما معدلات الفوائد على القروض انخفضت خلال فترة الدراسة بمعدل 2% أما فيما يتعلق بحجم الاستثمار الثابت فهو المتغير المستقل الوحيد الذي انخفض ولكن بمعدل قليل جداً 0.02% كل هذه العوامل الإيجابية ساعدت على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن، وفي جميع القطاعات.

المطلب الرابع: حجم الاستثمارات العربية والأجنبية المساهمة في المؤسسات الفردية.

يشير الجدول رقم (12) إلى حجم الاستثمارات العربية والأجنبية المساهمة في المؤسسات الفردية للفترة (1976-2006).

جدول (12)

حجم الاستثمارات العربية والأجنبية المساهمة في المؤسسات الفردية للفترة (1976-2006). القيمة الدينار الأردني

السنة	رؤوس الأموال الأردنية	رؤوس الأموال العربية	رؤوس الأموال الأجنبية	إجمالي رؤوس الأموال العربية والأجنبية
1976	13982072	15.350	5.000	20.350
1977	9112118	2.450	0	2.450
1978	9536048	3.000	70	3.070
1979	8305388	160.600	0	160.600
1980	8898576	206.600	0	206.600
1981	12027333	0	0	0
1982	16804727	35.000	30.000	65.000
1983	21622451	48.800	0	48.800
1984	15627318	321.000	30.000	351.000
1985	17069453	19.700	0	19.700
1986	16121869	226.400	0	226.400
1987	19757857	192.050	0	192.050
1988	32777163	351.350	0	351.350
1989	23118148	75.350	3.000	78.350
1990	27733521	385.500	50.000	435.500
1991	38651244	747.500	45.000	792.500
1992	60237701	815.500	0	815.500
1993	76370213	2.391.570	51.000	2.442.570
1994	100102231	3.287.975	151.000	3.438.975
1995	100154131	3.547.500	230.000	3.777.500
1996	58993769	3.008.700	200.000	3.208.700
1997	66359226	1.781.500	120.000	1.901.500
1998	41980150	1.999.500	400.000	2.399.500
1999	60957721	4.039.100	600.000	4.639.100
2000	72295709	7.086.725	650.000	7.736.725
2001	75607740	11.426.000	710.573	12.136.573
2002	62066756	6.757.550	727.000	7.484.550
2003	62066756	7.961.990	785.000	8.746.990
2004	69143384	10.924.450	785.000	11.709.450
2005	66423220	20.718.000	2.311.000	23.029.000
2006	112416150	14.175.900	931.000	15.106.900
المجموع	1.376.320.143	102.712.610	8.814.643	111.527.253

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المعلومات والحاسوب، عمان، الأردن. (44)

يبدو واضحاً من خلال الجدول في المؤسسات الفردية السابق أن حجم الاستثمارات العربية والأجنبية تميزت بشكل عام بالتدني والانخفاض، حيث لم تتجاوز مجمل الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في مجال المؤسسات الفردية خلال الفترة (1976-2006) مليون دينار وما نسبته (1.7%) من رؤوس الأموال الأردنية. أما بالنسبة إلى مساهمة الشركات الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الفردية تميزت بأنها محدودة مع نظيرتها العربية. حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (1976-2006) مليون دينار شكل ما نسبته (0.13%) من رؤوس الأموال الأردنية، وما نسبته (2.1%) من المجموع الكلي للاستثمارات العربي والأجنبية، في حين بلغت حجم الاستثمارات العربية خلال نفس الفترة تقريباً (103) مليون دينار، شكلت ما نسبته (1.5%) من رؤوس الأموال الأردنية، من مجمل الاستثمارات الأردنية (2.66%) وما نسبته (92%) من المجموع الكلي للاستثمارات العربية والأجنبية. أما بالنسبة إلى التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال العربية المستثمرة في المؤسسات الفردية الأردنية للفترة 1976-2006 فقد أشارت البيانات إلى أن معظم رؤوس الأموال العربية قد تم استثمارها في قطاع الصناعة بنسبة (55%) من إجمالي رؤوس الأموال العربية لتلك الفترة، واحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية بنسبة (31%)، وجاء قطاع الخدمات بالمرتبة الثالثة بنسبة (11%). وكذلك الأمر بالنسبة إلى التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في

المؤسسات الفردية الأردنية للفترة 1976-2006. فقد احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بنسبة (47%)، وجاء قطاع التجارة بالمرتبة الثانية بنسبة (32%)، أما قطاع الزراعة فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة (11%).

نلاحظ بعد استعراض التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية، بأن رؤوس الأموال الأجنبية كانت قليلة مقارنة مع رؤوس الأموال العربية، ويلاحظ أن المستثمر الأجنبي يتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية التي كانت تسود المنطقة بشكل أكبر من تأثر المستثمر العربي.

الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن جميع دول العالم وعلى وجه الخصوص دول العالم النامي تتنافس فيما بينها على جذب تدفق الاستثمارات الخارجية نحو أسواقها، وذلك من أجل تغطية نقص التمويل لديها، وتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق، وزيادة الصادرات ودعم ميزان المدفوعات، والعمل على إدخال تكنولوجيا وتقنيات وأساليب إنتاج وإدارة حديثة. لذا فإن الاستثمارات الأجنبية تستحوذ على اهتمامات الدول والشركات والأفراد من أجل زيادة فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، ورغد الدولة المضيفة بالعملة الأجنبية. وعليه فقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً كبيراً وفعالاً في تنمية الاقتصاديات النامية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً في البلدان المضيفة من أشكال الاستثمارات الأجنبية الأخرى، وذلك لامتلاك الأجانب لمصانع وموجودات من الصعب تحريكها، مما ينجم عنه تدفقات مالية أقل تقلباً من التدفقات المصاحبة للاستثمار في المحافظ المالية الأجنبية ويقتل من احتمال تعرضها للآزمات المالية بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. كما توصلت الدراسة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأردني أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة من 1996-2000، ومن ثم بدأت الاستثمارات في الانخفاض لبقية الفترة 2001-2003. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين كل من معدل النمو في الناتج المحلي والتضخم وحجم التجارة الخارجية والنفقات الحكومية من جهة، وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. كما توصلت الدراسة إلى أن مساهمة الشركات الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الفردية كانت محدودة بالمقارنة مع نظيرتها العربية، وأن المستثمر الأجنبي يتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية التي تسود المنطقة أكبر من تأثر المستثمر العربي. وهنا نستطيع تقديم بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها لإجراء تحسين في المناخ الاستثماري في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام وفي الاقتصاد الأردني على وجه الخصوص وهي:

- 1- ضرورة تغيير هيكل الاعتماد على التمويل الأجنبي من الاعتماد على القروض الأجنبية إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيس لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار من حيث كونه أكثر استقراراً، وأقل أعباءاً اقتصادية، ويساعد كثيراً على نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية.
- 2- توفير بيئة استثمارية ملائمة لتحقيق زيادة في حجم الاستثمار عن طريق تبني سياسة استثمارية موجهة وتحسين جودة المنتجات الوطنية، والعمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام والخاص في مجال وضع السياسات الاستثمارية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- 3- إن تحسين المناخ الاستثماري لا بد أن يتضمن تغيير جوهري في قوانين الاستثمار الأجنبي وقوانين الشركات التجارية، توجيه الجهات الرقابية الفاعلة، توفير الحماية للمستثمرين، تطبيق المعايير الدولية وتطوير تركيبة أسواق الأوراق المالية.
- 4- تبسيط الإجراءات في الدوائر والمؤسسات الرسمية كافة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية لاستقبال طلبات المستثمرين الأجانب والرد عليها بعد دراستها إلكترونياً.
- 5- العمل على مراجعة وتحديث التشريعات كافة ذات الأثر على الاستثمار الأجنبي من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والخاص لمراجعة التشريعات المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية.
- 6- أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات تشجيع الاستثمار والدوائر الأخرى المعنية بنشر بيانات دقيقة وكافية عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية موزعة على أساس هيكل هذه الاستثمارات ومصدر هذه الاستثمارات والتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات.

المراجع

- (1) شبانه، أمينة زكي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 أبريل 1994، ص 2
- (2) إبراهيم، على عبد الوهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، ص 16
- (3) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت، ص 2. و UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IIT/10(VOL.1), New York, 1999, P7
- (4) أبابكر، مصطفى، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعدده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004، ص ص 2-3.
- (5) الببلي، عمر، الأعسر، خديجة، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص ص 126-130
- (6) قاسم، منى، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1، السنة 1998، ص 41، ص 57
- (7) صقر، محمد، وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، مجلة 28، عدد 2006، ص ص 157-158.
- (8) صقر، محمد، وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، مجلة 28، عدد 2006، ص 159.
- (9) عبد القادر، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تموز، 2004، ص 5-8. عن الموقع: [www://arab-api.org](http://www.arab-api.org)
- (10) the world bank - world Development Report 1985, July, 1995, p 125
- (11) صبري، عبد الرحمن، - الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، ورقة مقدمة إلى ندوة: تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي (عمان: المنتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 18-17 أيلول/سبتمبر، 1997، ص 8.
- (12) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، حزيران، 1995، ص 77.
- (13) الدجاني، برهان، ((الاستثمار العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية الصادرات))، (مصر: المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد بمدينة الإسكندرية في الفترة 29-31 أيار/مايو، 1995، ص 95.
- (14) عمر، بهاتا، تشاريا، وآخرون، « أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال»، التمويل والتنمية، حزيران / يونيو 1997، ص 5-6.
- (15) أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1991، ص 419-424-423.
- (16) صندوق النقد الدولي، - دراسات اقتصادية ومالية عالمية، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أيار، 1995، ص 71.
- (17) أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1991، ص 419-424-423.
- (18) الفيومي، محمد، - الشركات الدولية "مدخل محاسبي"، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982، ص 13-135.
- (19) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، - تقرير عن التنمية في العالم 1992، 1992، ص 53.
- (20) جميل، هيك عجمي، - الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 7-9-10-11-42-54-56.
- (21) صقر، محمد، وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، مجلة 28، عدد 2006، ص 162.
- (22) أونيو، ستيف، - الاستثمار الأجنبي المباشر "التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000.

- (23) أبو قحف، عبد السلام، - نظريات التدويل ((وجدوى الاستثمارات الأجنبية))، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 116-117-118.
- (24) FIGURES, FREEMAN AND W. PERSON, Multinational companies: some Economic, no 0.34, 1981, p.5
- (25) صقر، محمد، وآخرون ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة 28، عدد 2006، 3، ص 163.
- (26) شبانة، أمينة زكي،- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 أبريل، 1999، ص 5-8 .
- (27) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، - سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ص 7-8.
- (28) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، - نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2004، ص 11.
- (29) UNCTAD, World investment report 2004, pp387-398, 399-480.
- (30) الخطيب، حازم، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات في شمال أفريقيا، العدد 4، ص 102-103.
- (31) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لعام 1999، ص 50، 58.
- (32) الخطيب، حازم، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات في شمال أفريقيا، العدد 4، ص 103-104.
- (33) صندوق النقد الدولي، التصحيح الهيكلي والاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو 1996، ص 127-128، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لعام 1999، ص 51.
- (34) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لعام 1999، ص 58-59.
- (35) التقارير السنوية ليورصة عمان للأوراق المالية للفترة (1996-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، مجلة البصائر، مجلد 10، العدد 2، 2006، ص 213.
- (36) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1996-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، المرجع السابق، ص 216.
- (37) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1996-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، المرجع السابق، ص 218.
- (38) التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة (1998-2003).
- (39) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1998-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، المرجع السابق، ص 218.
- (40) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1998-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، المرجع السابق، ص 219.
- (41) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1998-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، ص 220.
- (42) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1998-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، المرجع السابق، ص 221.
- (43) التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة (1998-2003) نقلاً عن، القدومي، ثائر، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات المباشرة في الأردن، المرجع السابق، ص 218.
- (44) وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المعلومات والحاسوب، عمان، الأردن، نقلاً عن الفوز، تركي، النيف، خالد، الشوورة، أكرم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، جامعة البلقاء التطبيقية، ص 6-7، نقلاً عن <http://www.cba.edu.kw/wtoul>